

ARRASIKHUN JOURNAL

PEER-REVIEWED INTERNATIONAL JOURNAL

مجلة الراسيخون مجلة عالمية محكمة

ISSN: 2462-2508

volume7, Issue1, march 2021

الإصدار السابع، العدد الأول، مارس 2021



مجلة الراسخون

مجلة عالمية محكمة

ISSN:2462-2508

أبحاث الإصدار السابع، العدد الأول، مارس 2021

أولاً: الدراسات الإسلامية

البحث	صفحة
1. تولية المرأة القضاء بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري (دراسة مقارنة)	35-1
2. دلالة العام على الصورة غير المقصودة (تأصيلاً وتطبيقاً)	70-35
3. نجم الدين ابن قاضي عجلون (ت876هـ) حياته وأثاره	97-71
4. عقيدة الاختيار والتفضيل الإلهي عند اليهود (دراسة تحليلية)	128-98

ثانياً: الدراسات اللغوية

البحث	صفحة
1. الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته عند ابن العاجب في أمالي ابن العاجب	148-129
2. الفعل المضارع المبني في ديوان المفضليات	166-149
3. العلة والتعليل النحوي عند ابن عدلان في كتاب: ((الانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب))	189-167
4. أثر ظاهرتي الترادف والمشارك اللفظي في دلالة الحديث النبوي الشريف (دراسة تحليلية دلالية)	210-190
5. الدائيسكسيا ((العسر القرائي)) بين صعوبات التعلم - إشكالية البحث والعلاج (دراسة وصفية / تطبيقية)	232-211

ثالثاً: الدراسات التربوية

البحث	صفحة
1. أبرز المظاهر الدالة على عودة التربية إلى الوسط الاجتماعي (دراسة تحليلية نقدية)	266-233

أعضاء هيئة تحرير المجلة:



رئيس المجلة: الأستاذ المشارك الدكتور/ فضلان محمد عثمان



نائب رئيس المجلة: الأستاذ المشارك الدكتور/ الطيب مبروكي



مدير هيئة التحرير: الأستاذ المساعد الدكتور/ عبد الله يوسف



نائب مدير هيئة التحرير: الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد



سكرتيرة المجلة: الأستاذة/ رنا سالم

محكمو أبحاث العدد (حسب الترتيب الأبجدي):

- الأستاذ المشارك الدكتور/ أحمد علي عبد العاطي.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ أمل محمود علي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ إيمان محمد مبروك قطب.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ حساني محمد نور.
- الأستاذ الدكتور/ خالد حمدي عبد الكريم.
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سامي سمير عبد القوي.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ صلاح عبد التواب سعداوي.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الكريم أحمد مفاوري
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الله رمضان خلف مرسى.
- الأستاذ المساعد الدكتور/ عبد الله يوسف.
- الأستاذ الدكتور/ عبد الناصر خضر ميلاد.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الواسع إسحاق ناصر الدين.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عمر محمد دين.
- الأستاذ المساعد الدكتور/ محمد إبراهيم محمد بخيت.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد أحمد عبد المطلب مزب.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد شعاعة عبد الحميد الشرقاوي.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب.
- الأستاذ المساعد الدكتور/ محمد عبد الله عباس الشال.
- الأستاذ المساعد الدكتور/ محمد مصطفى أحمد شعيب.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ ياسر عبد الحميد النجار.

أثر ظاهري الترادف والمشارك اللفظي في دلالة الحديث النبوي الشريف -دراسة تحليلية دلالية-

د. محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب

سلطان معيض لافي العتيبي

أستاذ مشارك اللغة العربية - كلية اللغات
جامعة المدينة العالمية - ماليزيا

دكتوراه اللغة العربية - كلية اللغات
جامعة المدينة العالمية - ماليزيا

mohamed.salah@mediu.my

mwmw2316@gmail.com

الملخص

توافرت في لغة الحديث النبوي الشريف مجموعة من الظواهر اللغوية؛ لعل أبرزها ظاهري الترادف والمشارك اللفظي، وكان لهما دور كبير في فهم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبناء بعض الأحكام الفقهية أو العقدية عليه؛ فأراد الباحث أن يعرف بماتين الظاهرتين في إيجاز، ويوضح بعض ما يدور حولهما من دراسات لغوية، ومن ثم يبرز وجود هاتين الظاهرتين في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويبين أثر هاتين الظاهرتين في فهم وفقه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقد انتظم البحث في مبحثين: المبحث الأول: الترادف، والمبحث الثاني المشترك اللفظي، وتوصل إلى نتائج كان من أهمها: أنه لا يمكن للباحث معرفة الحكم الشرعي المترتب على النص الحديثي الشريف إلا بمعرفته -ضمن معارفه المتعددة- للظواهر اللغوية المعجمية المختلفة، وبيان عظم أثر الظواهر اللغوية في الأحكام الشرعية؛ مما ترتب عليه اختلاف الأفهام في المعنى المراد من لفظ الحديث النبوي، أو اختلاف في الحكم المبني على هذا الحديث، وأن اللغة العربية تأثرت بعدد من العوامل، ساهمت في تنوع معاني ألفاظها، كما نلاحظ ذلك في الأسماء المعربة، وغريب الحديث ونحوها.

الكلمات المفتاحية: الترادف - المظاهر اللغوية - الحديث الشريف

Abstract

The Hadith Shareef comprises a set of the linguistic phenomena; most importantly are Synonyms and Homonyms Phenomena. These Phenomena had a notably role in the process of understanding Hadith Shareef said by Prophet Muhammad, Peace Be upon him. They also helped in constructing some provisions relating to *Ahkam* and *Aqidah*. Therefore, the Researcher desired to briefly identify the phenomena, explain the relevant linguistic studies, thus, the important impact of the phenomena in Hadith. The research was organized in two sections: The First Section is: synonyms, and the Second Section is: homonyms. The Two Sections resulted in conclusions, the most important of which were: the Researcher can only know the rule of Shari'ah that is resulted in the text of Hadith Shareef text through its knowledge - within its various knowledge- of the lexical phenomena, as well as its explanation of the great effect of lexical phenomena in the rules of Shari'ah. As a result, there is differences of understanding the meaning of Hadith Shareef's words, or a difference in the rule that is based on that word. As the Arabic language was influenced by a number of factors, which contributed to the diversity of the words, we note in the Arabized names, the odd words and so on.

Key words: Synonyms - Linguistic Aspects - Noble Hadith

الظاهرتين في إيجاز، ويوضح بعض ما يدور حولهما من دراسات لغوية، وكان همه الأكبر إبراز وجود هاتين الظاهرتين في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبيان أثرهما في فهم وفقه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

أسئلة البحث:

يمكن إيجاز أسئلة البحث فيما يلي:

1. ما المقصود بالترادف والمشارك اللفظي لغة واصطلاحاً؟
 2. ما موقف العلماء من قضيتي الترادف والمشارك اللفظي؟
 3. ما مظاهر وقوع الترادف والمشارك اللفظي في حديث النبي صلى الله عليه وسلم؟
 4. ما أثر ودلالة وقوع الترادف والمشارك اللفظي في حديث النبي صلى الله عليه وسلم؟
- أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى الإجابة عن أسئلته من خلال:

1. بيان المقصود بالترادف والمشارك اللفظي لغة واصطلاحاً.
2. بيان موقف العلماء من قضيتي الترادف والمشارك اللفظي.
3. عرض بعض مظاهر وقوع الترادف والمشارك اللفظي في حديث النبي صلى الله عليه وسلم.
4. بيان بعض جوانب أثر ودلالة وقوع الترادف والمشارك اللفظي في حديث النبي صلى الله عليه وسلم.

المقدمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: 102] ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَوَجَدَكُمْ مِنْهَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: 1]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: 70-71].

أما بعد،،،

فالحديث النبوي الشريف هو أشرف كلام البشر، فهو كلام الصادق الأمين صلى الله عليه وسلم، وهو أصل من أصول علوم العربية، وقد توافرت في لغة الحديث النبوي الشريف مجموعة من الظواهر اللغوية؛ لعل أبرزها ظاهرتي الترادف والمشارك اللفظي، وكان لهما دور كبير في فهم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبناء بعض الأحكام الفقهية أو العقدية عليه.

مشكلة البحث:

توافرت في لغة الحديث النبوي الشريف مجموعة من الظواهر اللغوية؛ لعل أبرزها ظاهرتي الترادف والمشارك اللفظي، وكان لهما دور كبير في فهم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبناء بعض الأحكام الفقهية أو العقدية عليه؛ فأراد الباحث أن يعرف بهاتين

كانت عليه في العصر الجاهلي من خلال المقارنة بين النصوص الحديثية وما ورد في الشعر الجاهلي وعموم التراث الأدبي العربي.
المبحث الأول: الترادف.

تعريف الترادف:

الترادف لغة:

التتابع قال ابن فارس: "الراء والبدال والفاء أصل واحد مطرد، يدل على اتباع الشيء. فالترادف: التتابع... ويُقال: نزل بهم أمر فردف لهم أعظم منه، أي تبع الأول ما كان أعظم منه"⁽¹⁾.

وفي لسان العرب: "الردف: ما تبع الشيء. وكل شيء تبع شيئاً، فهو ردفه، وإذا تتابع شيء خلف شيء، فهو الترادف، والجمع الردافي"⁽²⁾.

الترادف اصطلاحاً:

"هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد"⁽³⁾.

إن مما امتازت به لغتنا العربية من الخصائص: المترادفات، وهي بحر زاخر لا يُسير غوره ولا تُحصى درره.

ومن مزايا المترادفات: أنها تعين على إفراغ المعنى في قوالب متعددة، ونظمها في سلك من البلاغة، ولا تُنكر مزاياها في النظم والنثر، فبتعددتها يسهل تخير

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من ثلاثة جوانب: الجانب الأول شرف لغة حديث النبي صلى الله عليه وسلم، وكونها المصدر الثاني للعلوم العربية والإسلامية، والجانب الثاني: ظاهري الترادف والمشارك اللفظي وتباين آراء العلماء حولهما، الجانب الثالث: القيمة الدلالية والأثر المترتب على وقوع هاتين الظاهرتين في حديث النبي صلى الله عليه وسلم.

منهج البحث:

سار البحث -بحول الله وقوته- على المنهجين الاستقرائي والتحليلي، من خلال استقراء بعض نصوص الحديث الشريف التي وردت فيها ظاهري الترادف والمشارك اللفظي، وتحليلها معجمياً ودلالياً؛ للوصول إلى النتائج المرجوة.

الدراسات السابقة:

1. أثر دلالة الألفاظ في اللهجات العربية في كتب غريب الحديث الشريف، للباحثة: صباح علي سليمان، وقد اهتمت الباحثة في بحثها بدراسة مناهج أصحاب كتب غريب الحديث وتباينها في تناول دلالة الألفاظ في اللهجات العربية، وأثر ذلك في فهمهم لألفاظ الحديث الشريف وبيانهم لها.

2. "دلالة الألفاظ الإسلامية في الحديث النبوي الشريف" لصباح عمر محمد حلبي، أظهرت فيها أثر الإسلام في تغيير دلالات الألفاظ عما

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة، د.ط، 2/ 503.

(2) ابن منظور، لسان العرب، ط3، 9/ 114.

(3) الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ط1، 2/ 355، ابن

النجار، شرح الكوكب المنير، ط2، 1/ 99.

السبب الأكثر شيوعاً⁽²⁾.

أما المصدر الثاني: تداخل اللهجات، قال السيوطي: "وليس يجيء شيء من هذا الباب إلى على لغتين متباينتين"⁽³⁾، "وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد من ههنا ومن ههنا"⁽⁴⁾.

والمصدر الثالث: المجاز: "فالمجازات المنسية قد تولد نوعاً من الترادف في الكلمات، فقد تستعمل بعض الكلمات استمالاً مجازياً، يطول العهد عليه، فيصح حقيقة، وهنا نرى كلمات مستعملة بمعانيها الأصلية الحقيقية جنباً إلى جنب مع تلك التي أخذت معناها عن طريق المجاز"⁽⁵⁾.

والمصدر الرابع: الاقتراض من اللغات الأخرى، سواء كان ذلك بين العربية والكلدانية من أخواته السامية، أو بين العربية وغيرها من اللغات، ويدخل في ذلك المعرب والمولد بعد عصر الاحتجاج⁽⁶⁾.

تلك كانت أهم أسباب وقوع الترادف في اللغة، ومصادره الرئيسية، وهناك أسباب أخرى مثل التصحيف، والتحريف والوهم والخطأ والتغير الصوتي... إلخ⁽⁷⁾.

(2) النملة، المهذب في علم أصول الفقه، ط1، 1125/3.

(3) السيوطي، المزهري، ط3، 385/1.

(4) ابن جني، الخصائص، ط4، 375/1.

(5) أنيس، في اللهجات العربية، ط8، ص183.

(6) انظر: المنجد، الترادف في القرآن الكريم، ط1، ص80.

(7) انظر: المنجد، الترادف في القرآن الكريم، ط1، ص79 وما

بعدها.

ما طابق المعنى، فيأتي الكلام جزلاً بليغاً. ويُعد الترادف مظهر ثراء في اللغة، فهو حشد لغوي تترادف فيه الألفاظ، وتتوالى على المعنى الواحد. وشواهد الترادف في اللغة كثيرة، ومتنوعة تشمل الأعلام، والأفعال، والصفات، والحروف.

وهذه الكثرة، وذلك التنوع في المترادفات العربية أمرٌ استدعى انتباه اللغويين على مر العصور، وأثار دهشة المستشرقين، فللماء مائة وسبعون اسماً، ولل سيف ألف اسم، وللداهية ما لا يحصى من الأسماء حتى قالوا: أسماء الدواهي من الدواهي⁽¹⁾.

والكلام عن المترادفات يستدعي البحث عن مصادرها ورأي العلماء فيها.

مصادر ظاهرة الترادف في اللغة العربية:

من القضايا المتصلة بالمعنى المعجمي قضية الترادف، وهي حقيقة بأن تثير عددًا من الملاحظات المتصلة ببعض المسلمات، أو المصادرات كالاقتصاد اللغوي، والفرق بين الاسم والوصفية، والعلاقات بين الاستعمالات القبلية المختلفة، وحدود الحقيقة والمجاز، إلخ.

ويتمثل المصدر الأول "أن يصدر اللفظان المترادفان من واضعين، فيضع أحدهما لفظاً لمعنى ويشتهر في قبيلة ذلك الواضع، ثم يضع الشخص الآخر لفظاً آخر لذلك المعنى، ويشتهر ذلك في قبيلته، ثم اشتهر اللفظان ولم يتميزا، ولم يعين أي واضع، وهذا هو

(1) انظر: الصالح، دراسات في فقه اللغة، ط1، ص249.

وكلا الاتهامين غير قائم وغير صحيح، وليس الأمر إلا تراكباً للمعاني، والتقاءً جزئياً لمعنى الكلمتين، ثم افتراقاً بين الكلمتين فيما عدا هذا الجزء من المعنى.

والدليل على ذلك ماثل فيما ألفه السلف أنفسهم من كتب الفروق، ككتاب أبي هلال العسكري الذي يشير في صدره إلى رأي المبرد في قوله تعالى: ﴿لِكَلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾ [المائدة 48]، أن الله تعالى عطف المنهاج على الشريعة؛ لأن الشريعة لأول الشيء والمنهاج لمعظمه ومتسعه.

والناظر في كتاب ((الفروق)) للعسكري يرى من المفردات ما يبدو للوهلة الأولى أن المتعدد منه يدل على مدلول واحد، لكن العسكري ما يزال يبيد له الفروق في الدلالة، حتى يتضح لك تراكب المعاني، وعدم تطابقها تطابقاً تاماً، فلا تقع في فهم الترادف كما لو كان مطلق التساوي.

ولعل سبب اختلاف العلماء في إثبات الترادف وإنكاره مبني على مفهوم معين لظاهرة الترادف عند كلٍ منهم؛ إذ اختلفت عباراتهم في تفسير معنى الترادف، فأدى ذلك إلى اختلافهم في قبوله وردّه (7).

وبعد هذا العرض لظاهرة الترادف، يمكننا القول: بأن معنى الترادف عند أصحاب المعاجم العربية القديمة لا يخرج عن معنى التتابع، وبهذا يظهر أن استعمال لفظة (الترادف) بالمعنى الذي اشتهرت به أخيراً من أنه: توالي الألفاظ المفردة على معنى واحد (8)، أو نحو هذا

(7) ينظر: العسكري، الفروق، د.ط، ص 17-20.

(8) انظر: الجرجاني، التعريفات، ط1، ص56.

أما رأي علماء اللغة فيما اصطلح اللغويون على تسميته بالترادف فقد أنكره بعضهم وأثبتته البعض، فمن القائلين بالترادف: سيبويه (1) والمبرد والأصمعي (2) وابن جني (3) وغيرهم. ومن المنكرين للترادف: ابن دُرستوييه (4) وابن فارس (5) وأبو هلال العسكري (6) وغيرهم.

وإنكار هذه الظاهرة يحمل في طيه قدرًا من التحكم والتسرع، فهذه الظاهرة قائمة في اللغة العربية، ولكنها لا تقوم على نحو ما رآها المدافعون عنها، والجاعلون إياها مظهرًا من مظاهر الغنى في اللغة الفصحى.

فلو صح أن هذه الظاهرة قائمة على نحو ما ادعوا لاتبه إلى اللغة العربية اتهامٌ بالإسراف ومجافاة الاقتصاد.

ولو صح من جهة أخرى أنها لا توجد في اللغة العربية مطلقًا لاتبه إلينا نحن الاتهام بجهل لغتنا، وعدم التفريق بين معاني مفردات نزعها مترادفة.

(1) سيبويه: الكتاب، ط3، 24/1.

(2) الأصمعي، عبد الملك بن قريب: ألف كتابًا في ذلك سماه: ((ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه)).

(3) ابن جني: الخصائص، ط4، 468/2.

(4) ابن دُرستوييه، تصحيح الفصحى وشرحه، د.ط، ص70. وابن درستويه هو عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه ابن المرزبان، أبو محمد: من علماء اللغة، فارسي الأصل، اشتهر وتوفي ببغداد. له تصانيف كثيرة، منها "تصحيح الفصحى" يعرف بشرح فصحى ثعلب، و"الإرشاد" في النحو و"معاني الشعر" و"أخبار النحويين" و"نقض كتاب العين". توفي سنة 347 هـ. الزركلي، الأعلام، ط15، 76/4.

(5) ابن فارس، الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ط1، ص59.

(6) العسكري، الفروق اللغوية، د.ط، ص22.

وكذلك الأمر عند أبي هلال العسكري حيث لم يستخدم لفظة (الترادف) في كتابه الفروق اللغوية وهو يتحدث في الجانب الآخر لهذه القضية، ومن ثم لم يتعرض لهذا الاصطلاح بتعريف دقيق، وإن كان قد منع من أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد⁽⁴⁾.

أمثلة وقوع الترادف في الحديث النبوي الشريف ودلالته:

ومما يمكن أن يستدل به على هذه الظاهرة المعجمية - ظاهرة الترادف وتأدية المعنى بلفظ آخر يمكن أن يحتمله- ما جاء في حديث أنس رضي الله عنه، أن عبد الله بن سلام⁽⁵⁾ رضي الله عنه بَلَعَهُ مَقْدَمَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ، فَأَتَاهُ، فَسَأَلَهُ عَنْ أَشْيَاءَ قَالَ: إِنِّي سَأَلْتُكَ عَنْ أَشْيَاءَ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا نَبِيٌّ، قَالَ: مَا أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ؟ وَمَا أَوَّلُ طَعَامٍ يَأْكُلُهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ؟ وَمَا بَالُ الْوَلَدِ يَنْزِعُ إِلَى أَبِيهِ، وَالْوَلَدُ يَنْزِعُ إِلَى أُمِّهِ؟ قَالَ: «أَخْبَرَنِي بِهِنَّ جِبْرِيلُ أَنْفَاءً»، قَالَ ابْنُ سَلَامٍ: فَذَلِكَ عَدُوُّ الْيَهُودِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، قَالَ: «أَمَّا أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ، فَتَارُ حَشْرُهُمْ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ، وَأَوَّلُ طَعَامٍ يَأْكُلُهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ، زِيَادَةُ كَبِدِ حُوتٍ، وَأَمَّا الْوَلَدُ، فَإِذَا سَبَقَ مَاءُ

إنما هو اصطلاح متأخر؛ إذ إنه ليس مستعملاً في المعاجم العربية الأولى بهذا المفهوم، بل إنه ليس عربياً أصيلاً، إنما هو من قبيل المولّد كما صرحت بذلك بعض معاجم اللغة، حيث جاء في القاموس المحيط قوله: "والمترادف من القوافي: ما اجتمع فيها ساكنان، وأن تكون أسماء لشيء واحد. وهي مولدة"⁽¹⁾، وفي تاج العروس: "المترادف: أن تكون أسماء لشيء واحد، وهي مولدة، ومشتقة من تراكب الأشياء"⁽²⁾.

يؤيد هذا أن الكلام عند أغلب علماء العربية المتقدمين حول ما يسمى الآن بالترادف يدخل تحت عنوان علاقة اللفظ بالمعنى من جهة الاتفاق والاختلاف. ويعتبر الأصمعي من أول من ألف كتاباً مستقلاً في هذا المعنى وقد سماه: ((ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه)). وكذلك نلاحظ أن من تكلم عن الترادف من المتقدمين إنما تكلموا عليه في باب الألفاظ والمعاني وما بينهما في حال الاتفاق والاختلاف، فهذا ابن جني تحدث عن هذا الموضوع في كتابه ((الخصائص)) تحت عنوان "باب في إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد"⁽³⁾ وهذا العنوان يفهم منه أن الأصل اختصاص المعنى بلفظ خاص به معتاد له، وأن تأدية هذا المعنى بلفظ آخر كأنه من باب المسامحة.

(4) ينظر: الشايع، الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم، ط1، ص 26-29.

(5) عبد الله بن سلام بن الحارث، أبو يوسف، من ذرية يوسف النبي عليه السلام، حليف القوافل من الخزرج، الإسرائيلي ثم الأنصاري. كان حليفاً لهم، وكان من بني قينقاع، يقال كان اسمه الحصين، فعزّه النبي صلى الله عليه وسلم. أسلم أول ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة. وقيل: تأخر إسلامه إلى سنة ثمان. توفي سنة 43 هـ. ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، د. ط. 102/4.

(1) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ط8، (ص 812).

(2) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، د. ط، 335/23.

(3) ابن جني: الخصائص، ط4، 468/2.

أشبهه⁽⁶⁾. فقد استعمل لفظ (النزع) هنا للدلالة على معنى الشبه، وإلا فهو في الأصل للجذب والقلع، لكن لما كان الشبه متعلقًا بجذب الأب أو الأم الولد إلى أحدهما، استعمل لفظ (النزع).

ومما يؤكد هذا ما جاء في روايات الحديث الأخرى، منها قوله صلى الله عليه وسلم: «وَهَلْ يَكُونُ الشَّبَهُ إِلَّا مِنْ قِبَلِ ذَلِكَ، إِذَا عَلَا مَاؤُهَا مَاءَ الرَّجُلِ، أَشْبَهَ الْوَلَدُ أَحْوَالَهُ، وَإِذَا عَلَا مَاءَ الرَّجُلِ مَاءَهَا أَشْبَهَ أَعْمَامَهُ»⁽⁷⁾. قال الحافظ ابن حجر: "والمراد بالعلو هنا السبق؛ لأن كل من سبق فقد علا شأنه، فهو علو معنوي". ثم ذكر إشكالاً في بعض روايات الحديث وأجاب عنه فقال: "وأما ما وقع عند مسلم من حديث ثوبان⁽⁸⁾ رفعه: «مَاءُ الرَّجُلِ أَيْبُضُ، وَمَاءُ الْمَرْأَةِ أَصْفَرُ، فَإِذَا اجْتَمَعَا، فَعَلَا مَنِي الرَّجُلِ مَنِي الْمَرْأَةِ، أَدْكُرَا بِإِذْنِ اللَّهِ، وَإِذَا عَلَا مَنِي الْمَرْأَةِ مَنِي الرَّجُلِ، آتْنَا بِإِذْنِ اللَّهِ»⁽⁹⁾ فهو

الرَّجُلِ مَاءَ الْمَرْأَةِ، نَزَعَ الْوَلَدَ، وَإِذَا سَبَقَ مَاءَ الْمَرْأَةِ مَاءَ الرَّجُلِ، نَزَعَتِ الْوَلَدَ»⁽¹⁾.
فقوله في الحديث: (ينزع، نزع) هو بمعنى يشبه، أي: يشبه الولد أباه أو أمه ويذهب إليهما⁽²⁾.

ومعنى (نزع) في اللغة الجذب والقلع، قال ابن فارس: "النون والزاء والعين أصل صحيح يدل على قلع شيء. ونزعت الشيء من مكانه نزعًا. والمنزع: الشديد النزع. ونزع عن الأمر نزوعًا: تركه. ونزع إلى أبيه في الشبه"⁽³⁾. وأصل النزع: الجذب والقلع. ومنه نزع الميت روحه. ونزع القوس، إذا جذبها. ومنه الحديث: «مَالِي أَنَا نَزَعُ الْقُرْآنَ؟»⁽⁴⁾ أي أجاذب في قراءته. كأنهم جهروا بالقراءة خلفه فشغلوه. وفي حديث القذف «إِنَّمَا هُوَ عَزَقٌ نَزَعَهُ»⁽⁵⁾، يقال: نزع إليه في الشبه، إذا

(1) البخاري، صحيح البخاري، ط1، كتاب مناقب الأنصار، 69/5، برقم (3938).

(2) ينظر: الكرمانى، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ط1، 15/145.

(3) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، د.ط، 5/415.

(4) أخرجه أحمد، مسند أحمد، ط1، 211/12، برقم (7270)، وأبو داود، سنن أبي داود، ط1، كتاب الصلاة باب من رأى القراءة إذا لم يجهر، 118/2، برقم (826)، والترمذي، سنن الترمذي، ط2، أبواب الصلاة باب ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر الإمام بالقراءة، 118/2، برقم (312)، وابن ماجه، سنن ابن ماجه، د.ط، أبواب إقامة الصلوات والسنة فيها باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا، 32/2، برقم (848). والحديث صححه الألباني في مشكاة المصابيح، ط3، 270/1، برقم (855).

(5) أخرجه بمعناه: البخاري، صحيحه، ط1، في كتاب الحدود، باب ما جاء في التعريض، 173/8، برقم (6847)، ومسلم، صحيحه، د.ط، كتاب الطلاق، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها، وغيرها بوضع الحمل، 1137/2، برقم (1500).

(6) ينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، د.ط، 5/41. وحديث: (لقد نزع...) يذكره أصحاب المعاجم، ولم أقف عليه في كتب الحديث. فالله أعلم.

(7) أخرجه مسلم، صحيحه، د.ط، كتاب الحيض، باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني، 251/1، برقم (314).

(8) ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو عبد الله. وقيل: أبو عبد الرحمن، وهو ثوبان بن بجدد، من أهل السراة، والسراة موضع بين مكة واليمن. وقيل: إنه من حمير. وقيل إنه حكيم من حكم بن سعد العشيرة، أصابه سبأ فاشتره رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعتقه، ولم يزل يكون معه في السفر والحضر إلى أن توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم، فخرج إلى الشام فنزل الرملة، ثم انتقل إلى حصص فابتنى بها دارًا. كان ثوبان ممن حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأدى ما وعى، توفي بحمص سنة 54هـ. ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ط1، 1/218.

(9) أخرجه مسلم، صحيحه، د.ط، كتاب الحيض، باب صفة مني الرجل والمرأة وأن الولد مخلوق من مائهما، 252/1، برقم (315).

دِينَارٍ فَيَتَسَحَّطَهَا، وَأَنْ تَعْدِرَ الرُّومُ فَيَسِيرُونَ فِي ثَمَانِينَ بِنْدًا، تَحْتَ كُلِّ بِنْدٍ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا»⁽³⁾. وحديث عوف بن مالك⁽⁴⁾، قال: اسْتَأْذَنْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ: أَدْخُلْ كَلِّي أَوْ بَعْضِي؟ قَالَ: «أَدْخُلْ كَلُّكَ» فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ وَضُوءًا مَكِينًا، فَقَالَ لِي: «يَا عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ، أَعَدِدْ سِنًّا قَبْلَ السَّاعَةِ مَوْتٌ نَبِيَّكُمْ حُذِّ إِحْدَى، ثُمَّ فَتَحْ بَيْتَ الْمَقْدِسِ، ثُمَّ مَوْتٌ يَأْخُذُكُمْ تُفْعَصُونَ فِيهِ كَمَا تُفْعَصُ الْعَنَمُ، ثُمَّ تَظْهَرُ الْفِتْنُ، وَيَكْثُرُ الْمَالُ حَتَّى يُعْطَى الرَّجُلُ الْوَاحِدُ مِائَةَ دِينَارٍ فَيَسْحَطَهَا، ثُمَّ يَأْتِيكُمْ بَنُو الْأَصْفَرِ تَحْتَ ثَمَانِينَ غَايَةً تَحْتَ كُلِّ غَايَةٍ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا»⁽⁵⁾.

فنى هنا الكلمتين: (بندًا، غاية) أقيمت كل واحدة منهما مقام الأخرى، فأدت معناها.

مشكل من جهة أنه يلزم منه اقتران الشبه للأعمام إذا علا ماء الرجل ويكون ذكرًا لا أنثى وعكسه، والمشاهد خلاف ذلك؛ لأنه قد يكون ذكرًا ويشبه أخواله لا أعمامه وعكسه. قال القرطبي: يتعين تأويل حديث ثوبان بأن المراد بالعلو السبق. قلت: والذي يظهر ما قدمته وهو تأويل العلو في حديث عائشة وأما حديث ثوبان فيبقى العلو فيه على ظاهره فيكون السبق علامة التذكير والتأنيث والعلو علامة الشبه فيرتفع الإشكال، وكأن المراد بالعلو الذي يكون سبب الشبه بحسب الكثرة، بحيث يصير الآخر مغمورًا فيه، فبذلك يحصل الشبه⁽¹⁾.

ومن الأمثلة كذلك على الترادف ما جاء في حديث معاذ بن جبل⁽²⁾، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «سِتُّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ مَوْتِي، وَفَتْحُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَمَوْتٌ يَأْخُذُ فِي النَّاسِ كَفُعَاصِ الْعَنَمِ، وَفِتْنَةٌ يَدْخُلُ حَرْهَمًا بَيْتَ كُلِّ مُسْلِمٍ، وَأَنْ يُعْطَى الرَّجُلُ أَلْفٌ

(3) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة، ط1، كتاب الفتن، باب من كره الخروج في الفتنة وتعوذ منها، 480/7، برقم (37383)، والطبراني، المعجم الكبير، د.ط، 122/20، برقم (244). وأحمد، مسنده، ط1، 318/36، برقم (21992). والحديث صححه الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ط1، 505/4، برقم (1883).

(4) عوف بن مالك بن أبي عوف الأشجعي. يكنى أبا عبد الرحمن. ويقال: أبو حماد. ويقال: أبو عمر. وأول مشاهدته خبير، وكانت معه راية أشجع يوم الفتح. سكن الشام وعُتِرَ، ومات في خلافة عبد الملك بن مروان سنة 73 هـ. ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ط1، 1226/3.

(5) رواه أحمد، مسند أحمد، ط1، 392/39، برقم (23971). والبخاري قريبًا منه، صحيحه، ط1، كتاب الجزية باب ما يجذر من الغدر، 101/4، برقم (3176).

(1) ابن حجر، فتح الباري، د.ط، 273/7. وينظر زيادة بيان وتفصيل: ابن القيم، تحفة المودود بأحكام المولود، ط1، ص 279.

(2) معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عائذ بن عدي بن كعب بن عمرو أبو عبد الرحمن، الأنصاري الخزرجي. الإمام المقدم في علم الحلال والحرام. شهد بدرًا وهو ابن إحدى وعشرين سنة وأمره النبي صلى الله عليه وسلم على اليمن وعده أنس بن مالك فيمن جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الصحيح. وقال الشعبي، عن مسروق كنا عند ابن مسعود فقرأ إن معاذًا كان أمة قانتا لله فقال فروة بن نوفل نسيت فقال ما نسيت إنا كنا نشبهه بإبراهيم عليه السلام. وكان من أفضل شباب الأنصار حلماً وحياءً وسخاءً، وكان جميلاً وسيماً. وفي الحديث: يأتي معاذ يوم القيامة أمام الناس برتوة. مناقبه كثيرة جداً، وقدم من اليمن في خلافة أبي بكر، وكانت وفاته بالطاعون في الشام سنة 17 هـ أو التي بعدها. ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، د.ط، 202/10.

الغاية الغيضة، فاستعيرت للرايات ترفع لرؤساء الجيش⁽⁷⁾.

المبحث الثاني: المشترك اللفظي

تعريف المشترك اللفظ:

المشترك لغة:

مأخوذ من الشركة والاشترآك، قال ابن فارس: "(شرك) الشين والراء والكاف أصلان، أحدهما يدل على مقارنة وخلاف انفراد... فالأول الشركة، وهو أن يكون الشيء بين اثنين لا ينفرد به أحدهما. ويقال: شاركت فلاناً في الشيء، إذا صرت شريكه. وأشركت فلاناً، إذا جعلته شريكاً لك. قال الله جل ثناؤه في قصة موسى: ﴿وَأَشْرِكُوا فِي أُمْرِي﴾ [طه 32]. ويقال في الدعاء: اللهم أشركنا في دعاء المؤمنين، أي اجعلنا لهم شركاء في ذلك، وشركت الرجل في الأمر أشركه"⁽⁸⁾.

واصطلاحاً:

اللفظ المشترك هو: اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين أو أكثر دلالةً على السواء عند أهل تلك اللغة. سواء أكانت الدالتان مستفادتين من الوضع الأول، أو من كثرة الاستعمال، أو كانت إحداها

ف(غاية) تعني الراية، يقال: غَيَّبْتُ غَايَةً وَأَغَيَّبْتُ، إذا نصبتها⁽¹⁾. سميت الراية هنا غاية لأنها غاية المتبع، إذا وقفت وقف، وإذا مشت تبعها⁽²⁾. وقيل: "سميت بذلك لأنها تنصب أغبيتها إذا نصبتها أو لأنها تشبه السحاب لمسيرها في الجو والغياية السحابة"⁽³⁾.

وأما (بند) فالمراد بها علم الجيش، وهي كلمة فارسية معربة، وقد استعملها المولدون⁽⁴⁾. قال الشاعر:

وَأَسْـَٔيَافُنَا تَحْتَ الْبِنُودِ

وقد جاء في بعض الروايات (غابة) بالباء الموحدة، قال ابن الجوزي: "رواه بعضهم بالباء الموحدة وهي الأجمة، وشبه كثرة الرماح للعسكر بها، فاستعيرت له، يعني: يأتون قريباً من ألف ألف رجل، وقيل: الجملة في الحساب تسعمائة ألف وستون ألفاً، وقال الخطابي⁽⁶⁾:

(1) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط4، 2451/6، مادة (غبا). وانظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، ط1، (244/1).

(2) ابن بطلال، شرح صحيح البخاري، ط2، 357/5.

(3) اليحصبي، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، د.ط، 142/2.

(4) ابن دريد، جمهرة اللغة، ط1، 302/1، الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط4، 450/2، مادة (بند).

(5) الشطر من الطويل، وهو بلا نسبة. انظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط4، 450/2، وابن منظور، لسان العرب، ط3، 97/3.

(6) أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الخطابي البستي؛ كان فقيهاً أديباً محدثاً، له التصانيف البديعة منها "غريب الحديث" و"معالم السنن في شرح سنن أبي داود" و"أعلام السنن في شرح البخاري" و"إصلاح غلط المحدثين" وغير ذلك. وكان يشبه في عصره بأبي عبيد القاسم بن سلام علماً وأديباً وزهداً وورعاً وتديباً وتأليفاً. وكانت وفاته في شهر ربيع الأول سنة 388 هـ. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ط1، 214/2.

(7) ينظر: العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، د.ط، 15/100. القاري، الملا علي: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ط1، 3411/8.

(8) ابن فارس، مقاييس اللغة، د.ط، 265/3، وينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط4، 1593/4.

تُعنى بألفاظها، فتصلحها وتهدبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة، وبالخطب أخرى، وبالأسجاع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها، فإن المعاني أقوى عندها، وأكرم عليها، وأفخم قدرًا في نفوسها.

فأول ذلك عنايتها بألفاظها؛ فإنها لما كانت عنوان معانيها، وطريقًا إلى إظهار أغراضها ومراميها، أصلحها ورببها، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها؛ ليكون ذلك أوقع لها في السمع، وأذهب بها في الدلالة على القصد، ألا ترى أن المثل إذا كان مسجوعًا لَدَّ لسامعه فحفظه، فإذا هو حفظه كان جديرًا باستعماله، ولو لم يكن مسجوعًا لم تأنس النفس به، ولا أنقت لمستمعه، وإذا كان كذلك لم تحفظه، وإذا لم تحفظه، لم تطالب أنفسها باستعمال ما وُضع له وجيء به من أجله⁽⁴⁾.

اختلاف العلماء في وقوع المشترك اللفظي في اللغة العربية:

ولما كانت قضية المشترك اللفظي، مسألة مشتركة بين كلِّ من الأصوليين واللغويين وغيرهم، فإن لكل منهما آراء ينفرد بها عن الآخر في هذا الموضوع، وذلك ما سنحاول استجلاؤه عند مناقشة أفكارهم على حدة.

هذه المسألة يذكرها الأصوليون في كتبهم في مباحث الألفاظ ودلالاتها على الأحكام، وهل المشترك ممكن

وثابت وواقع في اللغة؟

واختلفوا في ذلك على مذاهب⁽⁵⁾:

(4) ابن جني: الخصائص، ط4، 4/216.

(5) انظر: النملة، المهذب في علم أصول الفقه المقارن، ط1،

1094/3 وما بعدها.

مستفادة من الوضع والأخرى من كثرة الاستعمال⁽¹⁾. ويمكن أن يقال في تعريفه اختصارًا بأنه: "اللفظ الواحد الموضوع لمعنيين فأكثر وضعًا"⁽²⁾.

والمشترك اللفظي علامة واضحة في اللغة العربية، وهو بكثرته خصيصة لها، وعامل من عوامل تنميتها، وقد تنبّه العلماء له، وأشاروا إلى شواهد، والمعاني التي تدور ألفاظه حولها.

فباب البحث الدلالي في علاقته بالألفاظ من أشرف الأبواب التي تناولها العلماء المسلمون في كتبهم، واهتدوا في دراستهم لها إلى نتائج يُعتمد عليها في فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام منها⁽³⁾، يقول ابن جني في "باب الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني: "اعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية وأكرمها، وأعلاها وأزهرها، وإذا تأملته عرفت منه وبه ما يؤنقك، ويذهب في الاستحسان له كل مذهب بك؛ وذلك أن العرب كما

(1) السبكي، الإيجاج في شرح المنهاج، ط1، (637/3). وقال في شرح التعريف: "وفي قولنا: الواحد" احتراز عن الأسماء المتباينة، والمترادفة. وقولنا: "على معنيين مختلفين" احتراز عن الأسماء المفردة، وعن اللفظ المتواطئ، فإنه يتناول الماهية وهي معنى واحد وإن اختلفت محالها. وقولنا: "عند أهل تلك اللغة" إلى آخره - إشارة إلى أن المشترك قد يكون بين حقيقتين لغويتين، أو عرفيتين، أو عرفية ولغوية".

(2) النملة، المهذب في علم أصول الفقه المقارن، ط1، 1093/3.

(3) كودرزي، المشترك اللفظي عند القدماء والحديثين - دراسة نظرية وتطبيقية -، بحث منشور على موقع شبكة الألوكة.

https://www.alukah.net/literature_language/0/21391/1/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83%20%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%81%D8%B8%D9%8A%20%D8%B9%D9%86%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%A1%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AF%D8%AB%D9%8A%D9%86/

مشترك؛ وذلك لتردد ذهن بين ذينك المعنيين والتردد علامة الاشتراك⁽¹⁾.

المشترك واقع في القرآن الكريم مثل: "القرء" و"عسعس" و"الصريم"⁽²⁾، وواقع في السنة مثل ما روي: "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّقَقُ"⁽³⁾، والقرء، وعسعس، والصريم، والشفق ألفاظ مشتركة.

المذهب الثاني: أن المشترك واجب، وهو مذهب بعض العلماء.

دليل هذا المذهب: أن المعاني غير متناهية؛ لأن الأعداد أحد أنواع الموجودات وهي غير متناهية، والألفاظ متناهية؛ حيث إنها مركبة من الحروف المتناهية والمركب من المتناهي متناهٍ، فإذا وزعت المتناهية على المعاني غير المتناهية لزم الاشتراك؛ حيث سيكون للفظ الواحد عدة معان بالضرورة⁽⁴⁾.

المذهب الثالث: أن المشترك ممتنع وليس بواقع، وهو لبعض العلماء.

المذهب الأول: أن المشترك ممكن وثابت في اللغة وواقع. وهو مذهب جمهور العلماء؛ وقد قام الدليل على إمكانه وجوازه، وكذا قام الدليل على وقوعه. أما الدليل على إمكانه وجوازه: أن المشترك يمكن أن يقع من واضعين بأن وضع أحدهما لفظا لمعنى، ثم وضع آخر ذلك اللفظ لمعنى آخر، كالعين مثلا، فيمكن أن يكون أحدهما وضعه للجارية، والآخر وضعه للناظرة والباصرة، ثم اشتهر ذلك اللفظ بين الطائفتين في إفادة ذينك المعنيين.

ويمكن أن يقع من واضع واحد لغرض الإبهام؛ وذلك لأن المقصود من الوضع قد يكون التصريح، وقد يكون الإبهام، حيث يستلزم التصريح مفسدة، وهي اطلاع الغير على أشياء لم يرد اطلاعه عليها، فوضعوا للأول - وهو المراد التصريح به - الألفاظ المفردة، ووضعوا للثاني - وهو المراد إبهامه - الألفاظ المشتركة. وأما الدليل على وقوعه فهو: أن "القرء" يطلق على "الطهر" و"الحيض"، فهو إما أن يكون متواطئًا، أو يكون حقيقة في أحدهما مجازًا في الآخر، أو مشتركًا.

أما الأول - وهو كونه متواطئًا - فهو باطل؛ لأن شرط التواطؤ: اتحاد المعنى، وهاهنا ليس كذلك.

أما الثاني - وهو كونه حقيقة في أحدهما مجازًا في الآخر - فهو باطل أيضًا؛ لأنه لو كان كذلك لتبادر المعنى الحقيقي إلى الذهن، ولكن الحق: أن الذهن - عند سماع هذا اللفظ مجردًا عن القرينة - يتردد بين "الطهر"، و"الحيض". فلم يبق إلا الثالث وهو: أنه

(1) انظر: الرازي، المحصول، ط3، 265/1، القراني، نفائس الأصول، ط1، 713/2، النملة، المهذب في علم أصول الفقه المقارن، ط1، 1094/3 وما بعدها، النملة، الجامع لمسائل أصول الفقه، ط1، ص168..

(2) انظر: الطبري، تفسير الطبري، ط1، 513/4، الغزالي، المستصفي، ط1، ص240.

(3) أخرجه مسلم، صحيحه، د.ط، كتاب الصلاة، باب أوقات الصوات الخمس، 429/1، برقم (614).

(4) انظر: السبكي، منهاج الوصول، د.ط، 248/1، النملة، المهذب في علم أصول الفقه المقارن، د.ط، 1095/3، مكرم، المشترك اللفظي في الحقل القرآني، ط2، ص18.

والحق وسط بين هذين الطرفين؛ فمن التعسف محاولة إنكار المشترك إنكارًا تامًا، وتأويل جميع أمثله تأويلًا يخرجها من هذا الباب. غير أنه لم يكثر ورود المشترك في اللغة العربية على الصورة التي ذهب إليها الفريق الآخر؛ وذلك أن كثيرًا من الأمثلة التي يظن أنها من قبيل المشترك اللفظي يمكن تأويلها على وجه آخر يخرجها من هذا الباب. مثال ذلك: لفظ (الهلال)، يطلق على هلال السماء، وهلال الصيد (وهو آلة تشبه الهلال يعرقل بها حمار الوحش)، وهلال النعل (ذؤابته المشبهة للهلال)، وهلال الأصبع المطيف بالظفر، والحية إذا سلخت، والجمل الهزيل من كثرة الضراب، وباقي الماء في الحوض. فمن الواضح هنا أنه قد وضع في الأصل للدلالة على المعنى المعروف، وأن إطلاقه على ما عداه من المعاني من قبيل المجاز، لوضوح علاقة المشابهة بينها وبين هلال السماء في صورته وضالته، كل ما هنالك أنه قد كثر استخدامه في هذه المعاني فلم يلاحظ فيها وجه المجاز، وأصبح إطلاقه عليها في قوة استخدام الشيء في حقيقته⁽⁶⁾. وفي هذا يقول أبو علي الفارسي⁽⁷⁾ فيما نقله عنه ابن سيده⁽¹⁾: "اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي أن

دليل هذا المذهب: أن المشترك لا يفهم الغرض والمعنى المقصود من الواضع، وإذا كان كذلك فإنه يؤدي إلى المفسدة، وما كان مؤديًا إلى المفسدة وجب أن لا يكون، فيكون المشترك - حينئذ - مفسدة فيمتنع وقوعه.

والخلاف في هذه المسألة لفظي؛ لاتفاق أصحاب المذاهب على أن "القرء" متردد بين "الطهر"، و"الحيض"، وهما ضدان.

أما أصحاب المذهب الأول والثاني فواضح. أما أصحاب المذهب الثالث فقد يسمونه باسم آخر كالمشكل مثلًا⁽¹⁾.

وكما حصل الخلاف بين الأصوليين، فقد حصل الخلاف بين اللغويين أيضًا:

فذهب بعضهم إلى إنكاره بتاتًا، وعمل على تأويل أمثله تأويلًا يخرجها من هذا الباب، كأن يجعل إطلاق اللفظ في أحد معانيه حقيقة وفي المعاني الأخرى مجازًا، وعلى رأس هذا الفريق ابن درستويه⁽²⁾.

وذهب فريق آخر إلى كثرة وروده وضرب له عددًا كبيرًا من الأمثلة، ومن هؤلاء الأصمعي⁽³⁾ والخليل وسيبويه⁽⁴⁾ وابن فارس⁽⁵⁾ وغيرهم.

(6) وائي، فقه اللغة، ط3، ص 146-147.

(7) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، أدرك أبا إسحاق الزجاج، وأبا بكر بن السراج، وأخذ عنهما. ورد على أبي إسحاق في كتاب "معاني القرآن" مسائل في كتاب، لقبه كتاب "الأغفال"، وله كتاب "الحجة" تكلم فيه على مذاهب القراء السبعة الذين ثبتت قراءتهم في "كتاب أبي بكر بن مجاهد" رحمه الله، ووجهها في العربية، واحتج لكل واحد منهم، وله كتاب يلقب "بالعضدي" عمله للملك فناخسرو،

(1) النملة: الملهَّدب في علم أصول الفقه المقارن، ط1، 1094/3. وقد رجح المؤلف القول الأول القائل بالإمكان والوقوع وأجاب عن أدلة القولين الآخرين.

(2) ابن دُرستويه، تصحيح الفصح وشرحه، د.ط، ص 188.

(3) في كتابه: ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه.

(4) سيبويه، الكتاب، ط3، 24/1.

(5) ابن فارس، الصحاحي في فقه اللغة العربية، ط1، ص: 152.

أمثلة لظاهرة المشترك اللفظي في الحديث النبوي الشريف ودلالاتها:

ومن الأحاديث التي جاء فيها لفظ مشترك، وابنني على ذلك اختلاف في الحديث ما جاء في حديث أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ» وَأَشَارَ بِالسَّبَابَةِ وَالْوُسْطَى»⁽³⁾.

نلاحظ في هذا الحديث لفظة (الساعة)، وهي لفظ مشترك بين عدة معانٍ، يظهر معناها من السياق، فمن معانيها:

- 1- الجزء من أجزاء الحديدين: الليل والنهار، وهما أربع وعشرون ساعة.
- 2- الوقت الحاضر.
- 3- يعبر بها عن جزء قليل من الليل والنهار. يقال جلست عندك ساعة أي وقتاً قليلاً.
- 4- الوقت الذي تقوم فيه القيامة، سميت بذلك لأنها تفتجأ الناس في ساعة فيموت الخلق كلهم بصيحة واحدة.
- 5- الساعة بمعنى الهلكى كالجماعة للجياع والطاعة للمطيعين.

(3) أخرجه البخاري، صحيحه، ط1، كتاب مناقب الأنصار، باب بعثت أنا والساعة كهاتين، 105/8، برقم (6504) دون ذكر الإشارة، ومسلم، صحيحه، د.ط، كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب قرب الساعة، 2269/4، برقم (2951) وقال في بدل الإشارة: وضم السبابة والوسطى. وأحمد، مسند أحمد، ط1، (271/19) برقم (12245).

لا يكون قصداً في الوضع ولا أصلاً له، ولكنه من لغات تداخلت، أو تكون كل لفظة تستعمل بمعنى ثم تستعار لشيء فتكثر وتغلب فتصير بمنزلة الأصل⁽²⁾. وسواء قلنا المشترك اللفظي إلى الحد الذي اعترف به منكره، أو كثر إلى الحد الذي كتب فيه بعضهم مصنفات، فالأمر واحد، وهو أنه موجود في اللغة، وله دور في تحديد هذه الدلالة أو تلك. غير أن الفرق الذي قد يبدو بين هذا الفريق وذاك، أن المثبتين له لم يبحثوا في أسباب وجوده في اللغة، بل اكتفوا بحد القول به وأنه من اللهجات القبلية، أو من التوسع المجازي، وما شاكل ذلك من آراء لم يرم أصحابها التفصيل فيها. بينما فصل المقلون منه، أو المنكرون له، في أسباب حدوثه بما يدعم آراءهم ويبرهنها. غير أن المتبع لما ورد في اللغة من ألفاظ دالة على المشترك في أغلبها، سيلاحظ أنها تعود إلى النقل والارتجال.

وكتاب يعرف بـ"العوامل"، وله "شرح مسائل مشككة"، وغيرها، توفي سنة 377هـ. التنوخي، تاريخ العلماء النحويين، ط2، ص 27.

(1) ابن سيده هو: الحافظ أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده المرسي؛ كان إماماً في اللغة والعربية، حافظاً لهما، وقد جمع في ذلك مجموعاً، من ذلك كتاب "المحكم" في اللغة، و"المخصص" في اللغة أيضاً، و"الأنيق" في شرح الحماسة، وغير ذلك من المصنفات النافعة. وكان ضريباً، وأبوه ضريباً، قال الظلمنكي: دخلت مرسية فتشبت بي أهلها يسمعون علي "غريب المصنف" فقلت لهم: انظروا لي من يقرأ لكم وأمسك أنا كتابي، فأتوني برجل أعمى يعرف بابن سيده، فقرأه علي من أوله إلى آخره، فنتعجت من حفظه. وكان له في الشعر حظ وتصرف. توفي سنة 458 هـ. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ط1، 330/3.

(2) ابن سيده، المخصص، ط1، 173/4.

أحدث إنسان منهم فقال «إِنْ يَعِشْ هَذَا، لَمْ يُدْرِكْهُ الْهَرَمُ، قَامَتْ عَلَيْكُمْ سَاعَتُكُمْ»⁽³⁾ ومن حديث أنس نحوه⁽⁴⁾ وأطلقت أيضا على موت الإنسان الواحد⁽⁵⁾. وقيل في معنى الحديث أنه ليس بين نبينا ﷺ وبين يوم القيامة نبي غيره⁽⁶⁾.

وكذلك حصل خلاف في رفع لفظة (الساعة) ونصبها في الحديث، فعلى القول بالنصب تكون بمعنى بعثت مع الساعة أي متقاربين، وعلى القول برفعها فإنها تكون قد ضُمَّنت معنى الجعل والتقدير: أي جعلت أنا والساعة، أو قُدِّرْتُ أنا والساعة⁽⁷⁾.

ومن الأحاديث التي وقع فيها المشترك المشترك ما جاء في حديث اليشكري قال: أَقْبَلْنَا مَعَ أَبِي مُوسَى قَافِلِينَ، وَغَلَّتِ الدَّوَابُّ بِالكُوفَةِ، فَاسْتَأْذَنْتُ أَنَا وَصَاحِبِي لِي أَبَا مُوسَى فَأَذِنَ لَنَا، فَقَدِمْنَا الكُوفَةَ بِأَكْرَبِ مِنَ النَّهَارِ، فَقُلْتُ لِصَاحِبِي: إِنِّي دَاخِلُ المَسْجِدِ فَإِذَا قَامَتِ السُّوقُ خَرَجْتُ إِلَيْكَ، قَالَ: فَدَخَلْتُ المَسْجِدَ فَإِذَا فِيهِ حَلَقَةٌ كَأَنَّهَا قُطِعَتْ رُءُوسُهُمْ يَسْتَمِعُونَ إِلَى حَدِيثِ رَجُلٍ، قَالَ: فَقُمْتُ عَلَيْهِمْ، قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَامَ إِلَيَّ جَنِّي، قَالَ: قُلْتُ مَنْ هَذَا؟ قَالَ: أَبْصَرِيٌّ

6- موت الإنسان، فساعة كل إنسان موته، وهي الساعة الصغرى وهي المشار إليها بقوله عز وجل: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ حَتَّى إِذَا جَاءَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً﴾ [الأنعام: 31]، ومعلوم أن هذا الخسر ينال الإنسان عند موته⁽¹⁾.

والسياق هو الذي يحدد المراد من هذا اللفظ، فلفظ (الساعة) في الأصل يعني الجزء من الزمان، لكنها أطلقت في الحديث على يوم القيامة؛ "والساعة في الأصل الوقت من ليل أو نهار وإن قلّ ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾⁽²⁾

[الأعراف 34]، وجمعها ساعات وسواع وساع والمراد بها هنا القيامة. وسميت بالساعة لسرعة مجيئها أو لسرعة حساب الناس فيها فإنهم يحاسبون في قدر نصف النهار أو لأنها ساعة عند الله تعالى لحفتها وإن كانت في نفسها طويلة⁽²⁾. وقال الحافظ ابن حجر: قوله صلى الله عليه وسلم: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ» وَأَشَارَ بِالسَّبَابَةِ وَالْوُسْطَى» المراد بالساعة هنا يوم القيامة والأصل فيها قطعة من الزمان وفي عرف أهل الميقات جزء من أربعة وعشرين جزءا من اليوم والليل، ... وأطلقت في الحديث على انخرام قرن الصحابة فعن عائشة قالت: كان الأعراب يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الساعة فنظر إلى

(3) الحديث أخرجه مسلم، صحيحه، د.ط، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب قرب الساعة، 2269/4 رقم (2952).

(4) الحديث أخرجه مسلم، صحيحه، د.ط، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب قرب الساعة، 2269/4 رقم (2953).

(5) ينظر: ابن حجر، فتح الباري، د.ط، 11 / 348.

(6) ينظر: ابن حجر، فتح الباري، د.ط، 11 / 351، وابن رجب، فتح الباري، ط2، 147/3.

(7) ينظر: السندي، حاشية السندي على سنن ابن ماجه، د.ط، 1 / 21، 496/2، والمباركفوري، تحفة الأحمدي، د.ط، 6/381.

(1) ينظر: الزبيدي: تاج العروس، د.ط، 21/241، ابن فارس، مقاييس اللغة، د.ط، 3/116، الرازي، مختار الصحاح، ط5، ص 157.

(2) السبكي، المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود، ط1، 4 / 295.

لفظة (دخن) الواردة في الحديث، قال ابن فارس: "دخن) الدال والخاء والنون أصل واحد، وهو الذي يكون عن الوقود، ثم يشبه به كل شيء يشبهه من عداوة ونظيرها"⁽²⁾. فهذه اللفظة وردت في الحديث، وهي لفظ مشترك، تحمل عدة معان:

1- لون أسود فيه غبرة.

2- الحقد وبقايا الضغن.

3: الفساد، يقال: دَخَنَ الخلق: فَسَدَ⁽³⁾.

فهذه المعاني المشتركة للفظ (دخن)، ومجيئها في الجملة يبين المراد منها، وفي الحديث بين النبي صلى الله عليه وسلم معناها بقوله: «لَا تَرْجِعْ قُلُوبُ أَقْوَامٍ عَلَى الَّذِي كَانَتْ عَلَيْهِ» أي: استقرار على أمور مكروهة، وهو فساد في القلب من باقي عداوة⁽⁴⁾.

وقيل: أراد أن ظاهرها بخلاف باطنها، وأن القلوب ليست مؤتلفة في الباطن ولا خالصة⁽⁵⁾.

وقيل: صلح مع خداع وخيانة ونفاق⁽⁶⁾.

أَنْتَ، قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: قَدْ عَرَفْتُ لَوْ كُنْتُ كُوفِيًّا لَمْ تَسْأَلْ عَن هَذَا، هَذَا حُدَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ، قَالَ: فَدَنَوْتُ مِنْهُ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَيْرِ، وَأَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ، وَعَرَفْتُ أَنَّ الْخَيْرَ لَنْ يَسْبِقَنِي، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَبْعَدَ هَذَا الْخَيْرُ شَرًّا؟ قَالَ: «يَا حُدَيْفَةُ، تَعَلَّمَ كِتَابَ اللَّهِ، وَاتَّبَعَ مَا فِيهِ»، ثَلَاثَ مِرَارٍ. قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَبْعَدَ هَذَا الْخَيْرُ شَرًّا؟ قَالَ: «فِتْنَةُ وَشَرٌّ» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَبْعَدَ هَذَا الشَّرُّ خَيْرًا؟ قَالَ: يَا حُدَيْفَةُ، تَعَلَّمَ كِتَابَ اللَّهِ، وَاتَّبَعَ مَا فِيهِ " ثَلَاثَ مِرَارٍ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَبْعَدَ هَذَا الشَّرُّ خَيْرًا؟ قَالَ: «هُدْنَةٌ عَلَى دَخْنٍ، وَجَمَاعَةٌ عَلَى أَقْدَاءٍ»، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْهُدْنَةُ عَلَى دَخْنٍ، مَا هِيَ؟ قَالَ: «لَا تَرْجِعُ قُلُوبُ أَقْوَامٍ عَلَى الَّذِي كَانَتْ عَلَيْهِ»، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَبْعَدَ هَذَا الْخَيْرُ شَرًّا؟ قَالَ: يَا حُدَيْفَةُ، تَعَلَّمَ كِتَابَ اللَّهِ وَاتَّبَعَ مَا فِيهِ " ثَلَاثَ مِرَارٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَبْعَدَ هَذَا الْخَيْرُ شَرًّا؟ قَالَ: «فِتْنَةُ عَمِيَاءُ صَمَاءُ، عَلَيْهَا دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ النَّارِ، وَأَنْتَ أَنْ تَمُوتَ يَا حُدَيْفَةُ، وَأَنْتَ عَاضٌ عَلَى جِدْلِ، خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَتَّبِعَ أَحَدًا مِنْهُمْ»⁽¹⁾.

(2) ابن فارس، مقاييس اللغة، د.ط، 2/ 336.

(3) ينظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ط1، 143/5. الصقلي، كتاب الأفعال، ط1، 338/1.

(4) ابن فارس، مقاييس اللغة، د.ط، 2/ 336. وانظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، ط1، 1/ 581.

(5) ابن قرقول، مطالع الأنوار على صحاح الآثار، ط1، 6/ 116.

(6) البيضاوي، تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، د.ط، 3/ 329.

(1) الحديث أصله في الصحيحين: أخرجه البخاري، صحيحه، ط1، كتاب المناقب باب علامات النبوة في الإسلام، 199/4، برقم (3606)، ومسلم، صحيحه، د.ط، كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدعوة إلى الكفر، 1475/3، برقم (1847). وهو عند أحمد، مسند أحمد، ط1، 316/38، برقم (23282).

2. الأصمعي، عبد الملك بن قريب، ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه، تحقيق وشرح وتعليق: ماجد حسن الذهبي، ط1، (د.م)، دار الفكر، 1406هـ-1986).

3. الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهاها وفوائدها، ط1، الناشر: (الرياض، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 1422 هـ - 2002 م).

4. أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، ط2، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1992م).

5. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، (د.م)، دار طوق النجاة، 1422هـ).

6. ابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، شرح صحيح البخاري، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط2، (الرياض، مكتبة الرشد، 1423هـ - 2003م).

7. البيضاوي، ناصر الدين عبد الله بن عمر، تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، المحقق: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب، د.ط، (الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1433 هـ - 2012م).

8. التبريزي محمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو

الخاتمة

وبعد أن وصل البحث إلى نهايته بحول الله وقوته، يضع الباحث بين يدي القارئ ما توصل إليه من نتائج عامة وما يوصي به من توصيات:

أولاً: النتائج:

1. عَظُمَ أثر الظواهر اللغوية في الأحكام الشرعية؛ مما ترتب عليه اختلاف الأفهام في المعنى المراد من لفظ الحديث النبوي، أو اختلاف في الحكم المبني على هذا الحديث.

2. لا يمكن للباحث معرفة الحكم الشرعي المترتب على النص الحديثي الشريف إلا بمعرفته - ضمن معارفه المتعددة- للظواهر اللغوية المعجمية المختلفة.

3. دقة اللغة العربية؛ إذ إنه ما استعمل العرب لفظة في موضع، وغايرت في الاستعمال في موضع آخر، إلا وكان لكلٍ من الاستعمالين معنى خاصاً به في ذلك الموضع لا يناسبه في ذلك الموضع.

4. اللغة العربية تأثرت بعدد من العوامل، ساهمت في تنوع معاني ألفاظها، كما نلاحظ ذلك في الأسماء المعربة، وغريب الحديث ونحوها.

المصادر والمراجع

1. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، د.ط. (بيروت، المكتبة العلمية، 1399هـ - 1979م).

- عبد الله، ولي الدين، مشكاة المصابيح، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، ط3، (بيروت، المكتب الإسلامي، 1985).
9. الترمذي، محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف، ط2، (مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1395 هـ - 1975 م).
10. التنوخي، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر المعري، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، ط2، (القاهرة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1412 هـ - 1992 م).
11. الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف، كتاب التعريفات، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1403 هـ - 1983 م).
12. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان الموصلي، الخصائص، ط4، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت).
13. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، (بيروت، دار العلم
- للملايين، 1407 هـ - 1987 م).
14. ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: مركز هجر للبحوث، د.ط، (د.م، دار هجر. د.ت).
15. ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، د.ط، (بيروت، دار المعرفة، 1379).
16. ابن حنبل، أحمد أبو عبدالله الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، د.ط، (القاهرة، مؤسسة قرطبة، د.ت).
17. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المحقق: إحسان عباس، د.ط، (بروت، دار صادر، د.ت).
18. أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، سنن أبي داود، المحقق: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي، ط1، (بيروت، دار الرسالة العالمية، 1430 هـ - 2009 م).
19. ابن دُرستَوَيْه، أبو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد ابن المرزبان، تصحيح الفصيح وشرحه،

- دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد جمال الزمزمي -
الدكتور نور الدين عبد الجبار صغيري، ط1،
(مكة المكرمة، جامعة أم القرى بمكة المكرمة،
1424 هـ - 2004 م).
26. السبكي، محمود محمد خطاب، المنهل العذب
المورود شرح سنن الإمام أبي داود، عني بتحقيقه
وتصحيحه: أمين محمود محمد خطاب، ط1،
(القاهرة، مطبعة الاستقامة، 1351 - 1353
هـ).
27. السندي، محمد بن عبد الهادي التتوي، أبو
الحسن، نور الدين، حاشية السندي على سنن
ابن ماجه = كفاية الحاجة في شرح سنن ابن
ماجه، (بيروت، دار الجيل، د.ت.)
28. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي
بالولاء، أبو بشر الكتاب، المحقق: عبد السلام
محمد هارون، ط3، (القاهرة، مكتبة الخانجي،
1408 هـ - 1988 م).
29. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي،
المحكم والمحيط الأعظم، المحقق: عبد الحميد
هنداوي، ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية،
1421 هـ - 2000 م).
30. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال
الدين، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، المحقق:
فؤاد علي منصور، ط1، (بيروت، دار الكتب
العلمية، 1418 هـ - 1998 م).
31. الشايخ، محمد بن عبد الرحمن بن صالح، الفروق
المحقق: د. محمد بدوي المختون، د.ط. (القاهرة،
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1419 هـ -
1998 م)
20. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي،
جمهرة اللغة، المحقق: رمزي منير بعلبكي، ط1،
(بيروت، دار العلم للملايين، 1987 م).
21. الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر
بن عبد القادر الحنفي، مختار الصحاح، المحقق:
يوسف الشيخ محمد، ط5، (بيروت، المكتبة
العصرية - الدار النموذجية، 1420 هـ /
1999 م).
22. ابن رجب، زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن
شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي، فتح الباري،
تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد،
ط2، دار (الدمام، دار ابن الجوزي، 1422 هـ).
23. الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني
مرتضى، أبو الفيض، تاج العروس من جواهر
القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، د.ط،
(دم، دار الهداية. د.ت.).
24. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد
الله بن بهادر، البحر المحيط في أصول الفقه،
ط1، (دم، دار الكتبي، 1414 هـ - 1994 م).
25. السبكي، شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي،
وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي،
الإبهاج في شرح المنهاج (شرح على منهاج
الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي،

38. العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، الفروق اللغوية، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، د.ط. (القاهرة، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، د.ت).
39. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي، المستصفى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ-1993م).
40. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1418هـ-1997م).
41. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، د.ط. (بيروت، دار الفكر، 1399هـ - 1979م).
42. الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط3، (بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1426 هـ - 2005 م).
43. ابن قرقول، إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي، أبو إسحاق، مطالع الأنوار على صحاح الآثار، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، ط1، (قطر، وزارة الأوقاف والشؤون اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم، ط1، (الرياض، مكتبة العبيكان، 1414هـ-1993م).
32. ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواسي العبسي، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، المحقق: كمال يوسف الحوت، ط1، (الرياض، مكتبة الرشد، 1409هـ).
33. الصالح، صبحي إبراهيم، دراسات في فقه اللغة، ط1، (بيروت، دار العلم للملايين، 1960م).
34. الصقلي، علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القطّاع، كتاب الأفعال، ط1، (د.م، عالم الكتب، 1403هـ - 1983م).
35. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم، المعجم الكبير، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط2، (القاهرة، مكتبة ابن تيمية، د.ت).
36. الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر، تفسير الطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، (القاهرة، دار هجر، 1422هـ-2001م).
37. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عاصم النمري القرطبي، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، المحقق: علي محمد البجاوي، ط1، (بيروت، دار الجيل، 1412 هـ - 1992م).

49. مكرم، عبد العال سالم، **المشترك اللفظي في الحقل القرآني**، ط2، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1417هـ).
50. المنجد، محمد نور الدين، **الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق**، ط1، (بيروت، دار الفكر، 1997م).
51. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي، **لسان العرب**، ط3، (بيروت، دار صادر، 1414هـ).
52. ابن النجار، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف الحنبلي **شرح الكوكب المنير**، المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، ط2، (الرياض، مكتبة العبيكان، 1418هـ - 1997م).
53. النملة، عبد الكريم بن علي بن محمد، **المُهَدَّبُ فِي عِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ الْمُقَارِنِ**، (تحرير مسائله ودراستها دراسةً نظريَّةً تطبيقيةً)، ط1، (الرياض، مكتبة الرشد، 1420هـ - 1999م).
54. وافي، علي عبدالواحد، **فقه اللغة**، ط3، (القاهرة، نخضة مصر، 2004م).
- الإسلامية، 1433 هـ - 2012 م).
44. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، **تحفة المودود بأحكام المولود**، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ط1، (دمشق، مكتبة دار البيان، 1391 - 1971).
45. الكرمانى، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، **شمس الدين، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**، ط1: (بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1356هـ - 1937م).
46. ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، **سنن ابن ماجه**، المحقق: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله، ط1، (بيروت، دار الرسالة العالمية، 1430 هـ - 2009 م).
47. المباركفوري، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، **تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي**، د.ط، (بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت).
48. مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم = صحيح مسلم**، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت).